

# تحرك عاجل

## 12 رجلاً عرضة لخطر الإعدام الوشيك

يتهدد 12 سعوديًّا خطر وشيك بالإعدام، بعدما صدقت المحكمة العليا على أحكام الإعدام الصادرة بحقهم؛ إذ اتُّهموا بالتجسس لصالح إيران وحُكم عليهم بالإعدام، على إثر محاكمة جماعية فادحة الجور.

أيدت المحكمة العليا بالرياض أحكام الإعدام الصادرة بحق: سالم العمري، ومحمد العطية، وعباس الحسن، ومحمد العاشور، وطالب الحربي، وحسين الحميدي، وحسين العبود، وظاهر الحربي، وعلي العاشور، ويوسف الحربي، وعلي المهنا، وعبد الله الخميس. ونظرًا لعدم توفر المعلومات التي تحيط بسير الإجراءات القضائية في المملكة العربية السعودية، لم تُبلَّغ أسرهم بشأن القرار. ووفقًا لما ذكره، لم يُعلِّموا بتأييد الأحكام الصادرة بحق ذويهم إلا حينما توجهوا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، في 12 ديسمبر/كانون الأول 2017، لمتابعة ما آلت إليه الأحكام. ويُعتقد أن القرار قد اتُّخذ قبل بضع أسابيع من توجيههم إلى المحكمة. وبات حكم الإعدام نهائيًّا، مما يعني أن الإعدام قد يُنفذ بحق الاثني عشر رجلاً جميعاً، حين يصدق الملك على الأحكام؛ وهو إجراء سري قد يُتخذ في أي وقت.

وكان الاثنا عشر من بين 15 رجلاً حُكم عليهم بالإعدام، في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016، بعد محاكمة جماعية جائزة لـ32 شخصًا اعتُقلوا من أنحاء المملكة العربية السعودية في 2013 و2014. وبينما صدقت المحكمة العليا على الأحكام الصادرة بحق الاثني عشر رجلاً، لم يُصدق بعد على الأحكام بحق الثلاثة رجال الآخرين، وأحالت المحكمة العليا الدعاوى مجددًا إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، مع المزيد من التعليقات. ولم تُبلَّغ الأسر بشأن تفاصيل هذه التعليقات. وحُكم على خمسة عشر آخرين بالسجن لمدد تتراوح من بين ستة أشهر و25 عامًا، بينما بُرِّئ اثنان. ووُجِّهت لهم سلسلة من التهم، من بينها "الخيانة العظمى"، إلى جانب أن بعضهم يواجه عدة تهم أخرى لا يُعترف بها كجرائم جنائية، بموجب القانون الدولي، من قبيل "دعم

المظاهرات"، و"نشر المذهب الشيعي". كما أخبر بعض الرجال المحكمة الجزائية المتخصصة، بأنهم تعرضوا للتهديد بحبسهم انفراديًا، ومنعهم من إجراء أي اتصال بأسرهم، ما لم يوقعوا على وثائق "اعتراف".

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات السعودية على إيقاف تنفيذ الإعدام بحق الاثني عشر رجلاً وإلغاء أحكام الإدانة الصادرة ضدهم، وذلك بالاستناد إلى ما أثير من بواعث القلق البالغ بشأن عدالة محاكمتهم، وكذلك على إعادة محاكمتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛
- دعوة السلطات إلى الأمر بإجراء تحقيقٍ على وجه السرعة يتسم بالحيادية والاستقلالية والفعالية بشأن المزاعم حول تعرضهم لسوء المعاملة؛
- حث السلطات على إصدار أمر رسمي، على الفور، بوقف تنفيذ أحكام الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 29 مارس/آذار 2018 إلى:

الملك ورئيس الوزراء

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف

وزارة الداخلية، ص.ب. 2933،

طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: +966 11 403 3125

تويتر: @MOISaudiArabia

وُثِرْسِلْ نَسْخُ إِلَى:

هيئة حقوق الإنسان

بندر محمد عبد الله العيبان

ص.ب. 58889، الرياض 11515

طريق الملك فهد

بناية 3، الرياض

المملكة العربية السعودية

رقم الفاكس: +966 11 418 510

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الأول للتحرك العاجل UA 182/17. للمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على:

[www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6786/2018/ar/](http://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/6786/2018/ar/)

# تحرك عاجل

## 12 رجلاً عرضة لخطر الإعدام الوشيك

### معلومات إضافية

في مطلع العام الماضي، أيدت محكمة الاستئناف بالمحكمة الجزائرية المتخصصة، التي تختص بنظر قضايا مكافحة الإرهاب، أحكام الإعدام الصادرة في 6 ديسمبر/كانون الأول 2016 بحق: سالم العمري، ومحمد العطية، وعباس الحسن، ومحمد العاشور، وطالب الحربي، وحسين الحميدي، وحسين العبود، وظاهر الحربي، وعلي العاشور، ويوسف الحربي، وعلي المهنا، وأحمد الناصر، وعبد الله الخميس، وحسين الإبراهيم وعباس العباد. وعلى نحوٍ يتماثل مع الإجراءات القضائية الراهنة، لم تعلم الأسر بتأييد الأحكام الصادرة بحق ذويهم، إلا عندما تابع البعض منهم مع محكمة الاستئناف في 23 يوليو/تموز 2017، بشأن ما آلت إليه القضية، وأبلغهم مسؤول في المحكمة بأن القضية أُحيلت، في 20 يوليو/تموز 2017، إلى المحكمة العليا للمراجعة. وفي حين صدقت المحكمة العليا على الأحكام الصادرة بحق الاثني عشر رجلاً، لم يصدق بعد على الأحكام بحق الرجال الثلاثة الآخرين، وأحالت المحكمة العليا القضايا الى المحكمة الجزائرية المتخصصة مع المزيد من التعليقات.

ووفقاً لما ذكره المحامي الذي يترافع عن معظم المتهمين، احتُجز الـ32 رجلاً المعتقلون، دون مذكرة باعتقالهم، وبمعزلٍ عن العالم الخارجي لما يقرب من ثلاثة أشهر؛ وفي أثناء تلك الفترة، استُجوبوا مرارًا وتكرارًا دون حضور محام.

ويتمثل دور المحكمة العليا، في الممارسة الفعلية، في التحقق من شكليات الإجراءات في محاكم الدرجة الأدنى، لا مراجعة تفاصيل القضية ذاتها، ما لم تتعلق بتطبيق قضاة محاكم الدرجة الأدنى اللوائح بصورة غير صحيحة. وبناء على الممارسات الماضية، تتخذ عادةً جميع هذه الخطوات، دون إحاطة المتهمين، أو

محاميهم، أو أسرهم علمًا. وجرت العادة ألا تقوم السلطات السعودية بإخطار الأسر بالإعدام الوشيك لأحد أفرادها، كما لا تقوم بإخطارهم بإعدام ذويهم مباشرة بعد التنفيذ.

وسجلت منظمة العفو الدولية، منذ 2013، ارتفاعًا بالغًا في استخدام أحكام الإعدام بحق المعارضين السياسيين في المملكة العربية السعودية، من بينهم الأقلية الشيعية. كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات أخرى لما لا يقل عن 18 شيعيًا آخرين، محكوم عليهم بالإعدام في الوقت الراهن. واتهموا جميعًا بارتكاب أعمال تُعد خطرًا على الأمن الوطني، وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بحقهم أحكامًا بالإعدام. ولا يزال أربعة عشر رجلاً منهم تحت طائلة حكم الإعدام، وعرضةً لتنفيذه الوشيك بحقهم، بعدما أيدت المحكمة العليا الأحكام الصادرة بحقهم في يوليو/تموز 2017. وأدينوا بسلسلة من الجرائم، تضمنت المشاركة في احتجاجات اتسمت بالعنف بالمناطق الشرقية في 2012، وحكمت عليهم المحكمة الجزائية المتخصصة في نهاية المطاف بالإعدام؛ بعد محاكمة جماعية جائرة استندت إلى "اعترافات" مُنتزعة تحت وطأة التعذيب.

وثمة أيضًا أربعة سعوديين، كانوا من بين هؤلاء الذين احتُجزوا تحت طائلة الإعدام وينتظرون تنفيذه، واعتُقلوا بسبب جرائم ارتكبت، حينما كانت أعمارهم دون 18 عامًا. ومن بين هؤلاء الأربعة: علي النمر، وعبد الله الزاهر، وداوود المرهون، وعبد الكريم الحواج. وقال هؤلاء إنهم تعرضوا للتعذيب، لإرغامهم على "الاعتراف". وكما أن أحد هؤلاء هو ابن شقيق الشيخ نمر النمر. انظر التحركين العاجلين اللذين أصدرتهما منظمة العفو الدولية: عقوبة الإعدام لناشط حدث، في 3 يونيو/حزيران 2014:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/014/2014/ar> وجانحان حدثان يواجهان

الإعدام، في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/2671/2015/ar>

إن عقوبة الإعدام ضربت من ضروب العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة؛ وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأوقات، بغض النظر عن المتهم، والجريمة، والإدانة أو البراءة، وطريقة تنفيذ الإعدام. كما أن المملكة العربية السعودية أحد أكثر بلدان العالم استخداماً لعقوبة الإعدام؛ وذلك بتنفيذها للإعدام بحق أكثر من 2000 شخصٍ فيما بين 1985 و2016.

الاسم: سالم العمري، ومحمد العطية، وعباس الحسن، ومحمد العاشور، وطالب الحربي، وحسين الحميدي، وحسين العبود، وطاهر الحربي، وعلي العاشور، ويوسف الحربي، وعلي المهنا، وعبد الله الخميس.

النوع: جميعهم ذكور

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 182/17 رقم الوثيقة: MDE 23/7894/2018 المملكة العربية السعودية بتاريخ:  
15 فبراير/شباط 2018